كالسمن لا المتصل كالولد فلو رجع على الولد بفلس او باع الموهوب
ثم عاد اليه فلا رجوع وان وهب وشرط فيه ثوابا معلوما
صح وكان بيعا او مجهولا بطل وان لم يشرطه لم يلزم
باب العتق هو قربة ولا يصح الا من مطلق التصرف
ويصح بالصريح بلا نية وبالكناية مع النية فصريحه
العتق والحرية وفككتك رقبتك والكناية لا ملك لي عليك
ولا سلطان لي عليك وانت لله وجميع ما على غار بك وشبه
ذلك ويجوز تعليق العتق على صفة مثل اذا جاء رمد فانت
حر واذا علق على صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول
ويجوز الرجوع بالتصرف كالبيع ونحوه فان اشتراه بعد
ذلك لم تعد الصفة ويجوز في العبد وفي بعضه
فان اعتق بعض عبده عتق كله وان كان عبدين
اثنين فاعتق احدهما نصيبه عتق ثم ان كان موسرا
اعتق عليه نصيب شريكه في الحال ولزمه قيمته حينئذ
وان كان معسرا عتق نصيبه فقط ومن ملك احد
الوالدين وان علوا والمولودين وان سفلوا عتق عليه
وان ملك بعضه فان كان بعضا وهو موسر قوم عليه الباقي
وعتق والا فلا ولو عتق اكمل عتقت وحملها ولو
اعتق اكمل عتق دونها ولو قال اعتقتك على الف او بنتك
نفسك بالف وقبل عتق ولزمه الالف فصل
التدبير قربة وهو ان يقول اذا مت فانت حر

او دبرتك

او دبرتك او انت مدبر او دبرتك من الثلث ويصح من مطلق
التصرف وكذا من مميز لا صبي ويجوز تعليقه على صفة
مثل ان دخلت الدار فانت حر بعد موتي فيشترط الدخول
قبل الموت وان دبر بعض عبده او كاتب مملوكه من العبد
المشترك لم يسر الى الباقي ويجوز الرجوع فيه بالتصرف
لا بالقول ولو ابت المدبره بولد لم يتبعها في التدبير
فصل الكتابة قربة تعتبر في الصحيح من راس المال
وفي مرض الموت من الثلث ولا تصح الا من جائز التصرف
مع عبد بالغ عاقل على عوض في الذمة معلوم الصفة
في نجمين فاكثر يعلم ما يودى في كل نجم كذا فاذا ادى فانت
حر ولا تستحب الا لمن عرف كسبه وقبول ولا يجوز
كتابة بعض عبد الا ان يكون باقيه حر ولا تستحب
الا لمن عرف كسبه وامانته والعبد فسخها وليس
للسيد فسخها الا ان يعجز المكاتب عن الاداء وان مات
العبد انفسخت او السيد فلا ويلزم السيد ان حط عنه
جزأ من المال وان قال اوديه فعجه اليه وفي النجم الاخير اليق
ويندب الربع فان لم يفعل حبس لوقت المال ردعليه بعضه
ولا يعتق المكاتب ولا تنتفي منه ما بقي عليه شيء ويملك
بالعقد منافعه واكسابه وهي مع السيد كالاجنبي

Copyright © King Saud University